الأمم المتحدة

E/2020/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 March 2020
Arabic
Original: English

دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 – 22 تموز/يوليه 2020

البند 5 (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير وفقا لقرارات الجمعية العامة 16/61 و 1/68 و 192/70 و 299/70، لينظر فيه منتدى التعاون الإنمائي. ويقدم التقرير المساهمة الرئيسية في الاجتماع الرفيع المستوى للمنتدى، المقرر عقده في نيويورك في 14 أيار/مايو 2020، دعما لتنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعة تمويل التنمية. وهو يوفر سياقا عالميا عاما، يعكس الحالة الراهنة والتحديات في مجال التعاون الإنمائي الدولي. ويسلط التقرير الضوء أيضا على المجالات التي يمكن أن تساعد فيها الجهود المكثفة التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي في المجالات أو القطاعات الرئيسية على تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية والإسراع بإحراز تقدم في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

020420 230320 20-03650 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – لا يزال التعاون الإنمائي الدولي – في مجالات الموارد المالية، وتنمية القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والعمل من أجل تغيير السياسات، والشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين – وسيلة دينامية وهائلة لتنفيذ برنامج خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الوقت نفسه، تختبر التحديات المتطورة المستمرة أو الجديدة مختلف الجهات الفاعلة، والمؤسسات وطرائق التعاون الإنمائي. ويمكن أن تؤثر زيادة مخاطر الكوارث والمناخ، ومخاطر الأوبئة، والتغيرات الديمغرافية، وضعف القدرات، وتزايد أوجه العجز في الثقة على الصعيدين الوطني والدولي، تأثيرا غير متناسب في البلدان وفئات السكان التي هي بالفعل أبعد ما تكون عن الركب.

2 – ومنتدى التعاون الإنمائي هو المنبر العالمي للاستعراض العملي المنحى لأحدث الاتجاهات والتقدم المحرز والقضايا الناشئة في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وأصدر منتدى عام 2018 دعوة واضحة إلى إجراء تغيير أكثر سرعة وعمقا في التعاون الإنمائي في مواجهة الاتجاهات والتحديات السريعة الحركة، التي ما فتئ بعضها يشتد منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أن التغيير الأساسي معقد، فإن السياسات والممارسات التحويلية للعديد من الجهات الفاعلة تحقق نتائج بالفعل. وإذ نتطلع إلى عام 2030، سيتعين الاستفادة من أفضل الممارسات والابتكارات الناجحة لجميع الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة وتوسيع نطاقها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

3 – ويسلط هذا التقرير الضوء على مجالات مختارة تعطيها الجهات الفاعلة في مجال التنمية الأولوية ويمكنها، من خلال التكيف الذكي والالتزام المكثف، أن تطلق العنان للإمكانات الكاملة للتعاون الإنمائي لعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يساعد التحليل الوارد في التقرير على إنتاج توجيهات قابلة للتنفيذ في مجال السياسة العامة، وتوليد أدلة جديدة لدعم الابتكار وتيسير التعلم من الأقران، وتبادل المعارف وإتاحة فرص تعميق التعاون. وبالإضافة إلى تقديم المساهمة الموضوعية الرئيسية إلى منتدى عام 2020، سيسترشد بالتقرير في مداولات دورة عام 2020 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، التي تعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودورة عام 2021 لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

ثانيا – السياق العالمي مع أحدث البيانات عن التعاون الإنمائي

4 – وجه منتدى عام 2018 الانتباه إلى الحاجة إلى تعزيز الكم والنوع والتأثير في جميع أنواع التعاون الإنمائي، المالي وغير المالي. وكانت هناك دعوة قوية لضمان أن يركِّز التعاون الإنمائي بصورة أكثر منهجية على البلدان والشعوب ذات الموارد الأقل والقدرات الأضعف. ومع التسليم بأن الاستثمارات العامة والخاصة في أهداف التنمية المستدامة بالغة الأهمية، جرى التأكيد على الدور المميز والحيوي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وجرى التشديد أيضا على المساهمات المتنوعة والمرنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي وغير ذلك من طرائق بناء القدرات والشراكات. ولوضع التحليل الوارد في هذا التقرير في سياقه، توجز فيما يلي الاتجاهات العامة ذات الصلة في التعاون الإنمائي الدولي منذ عام 2018.

المساعدة الإنمائية الرسمية

5 - على الرغم من الإمكانات الواضحة للمساعدة الإنمائية الرسمية في دعم القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، انخفض مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بنسبة 4,3 في المائة في عام 2018 باستخدام منهجية التدفق النقدي المعمول بها في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واستناداً إلى منهجية مكافئات المنح الجديدة للمنظمة، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة 153 بليون دولار في عام 2018. ويساوي رقم المساعدة الإنمائية الرسمية المكافئ للمنح لعام 2018 ما نسبته 0,31 في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة الأعضاء في اللجنة، وهو لا يزال أقل من النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وحقق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية الخمسة أنفسهم الهدف أو تجاوزوه في عام 2018 كما فعلوا في عام 2017، وهم الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج. وقدمت تركيا والإمارات العربية المتحدة، باعتبار أنهما غير عضوين في لجنة المساعدة الإنمائية، وأن المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمانها لا تدرج في مجموع المساعدة المقدمة من اللجنة، مساعدة إنمائية رسمية بلغت نسبتها 1,10 و 0,95 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، على التوالي[1]. وأفيد بأن تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ الذي قدمته البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بلغ 38 بليون دولار في عام 2016[2].

6 - وعلى الرغم من أن الانخفاض في إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2018 يعزى إجمالا إلى انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للاجئين في البلدان المانحة، فإن هذا التراجع يبعث على القلق بالنظر إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أقل بكثير من الالتزامات، لكنها لا تزال تمثل جزءا كبيرا من التمويل الخارجي في البلدان النامية. وفي عام 2018، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 2,1 في المائة ولم تمثل سوى 0,09 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية مقابل هدف تخصيص ما نسبته 0,15-0,20 من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لتلك البلدان. وحدث هذا التراجع في الوقت الذي تجاهلت فيه أشكال أخرى من التمويل الإنمائي والموارد الإنمائية أقل البلدان نمواً كمجموعة؛ فعلى سبيل المثال، رُكّز الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد قليل فقط من أقل البلدان نمواً، وأدت التحويلات المالية دوراً محدوداً في أغلبيتها[3]. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بنسب بلغت 1,8 و 8,9 و 2,1 في المائة في عام 2018، على التوالي.

7 - وبشكل عام، زادت المعونة القابلة للبرمجة قطرياً، التي تشكل جزءا من المعونة التي يمكن لمقدمي المساعدة برمجتها لفرادى البلدان أو المناطق والتي يمكن أن يكون ثمة وزن كبير لرأي المستفيدين منها، زيادة طفيفة بنسبة 0,3 في المائة في عام 2018. ولكن في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، انخفضت تلك المعونة بنسب بلغت 1,1 و 7,2 و 0,1 في المائة، على التوالي. ولا تشمل

(1) *Financing for Sustainable Development Report 2019* (United Nations publication, Sales No. E.19.I.7).

(2) اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، "موجز وتوصيات اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل بشأن تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ لعام 2018"، 2018.

(3) *The Least Developed Countries Report 2019: The Present and Future of External Development Finance – Old Dependence, New Challenges* (United Nations publication, Sales No. E.20.II.D.2).

المعونة القابلة للبرمجة قطرياً تكاليف اللاجئين الموجودين في البلدان المانحة، والمعونة الإنسانية، وتخفيف عبء الدين، والتكاليف الإدارية. وترجع الزيادة في تلك المعونة إلى ارتفاع المدفوعات في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما عوض عن انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاعات الإنتاجية. وزادت المعونة القابلة للبرمجة قطرياً المقدمة إلى القطاع الفرعي للتعليم لجميع مجموعات البلدان. وكانت حصة القطاع الاجتماعي قريبة من نصف كل إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية أو أكبر منه بقليل.

8 - وقد حدث انخفاض في عنصر التساهل في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية منذ عام 2015، على الرغم من أن المنح المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية ازدادت. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، يوجد عنصر التساهل في جميع القطاعات، ولا سيما في القطاع الاقتصادي. ومع اقتراب تلك البلدان من الخروج من القائمة، هناك حاجة إلى أن يدعم جميع الشركاء في التنمية عمليات الانتقال السلس لضمان ألا يؤدي الخروج إلى تعطيل المكاسب التي تحققت بشق الأنفس من أجل تحقيق التنمية المستدامة (انظر E/2019/33).

9 - وتقدم أدلة إضافية مستمدة من عمليات مسح ورصد أجريت أخيرا صورة مختلطة فيما يتعلق بتحسين نوعية وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. والقدرة على التنبؤ شرط للتخطيط الفعال للتنمية، ولكنها آخذة في الانخفاض. وأبلغت البلدان عن قلة توافر خطط الإنفاق والتنفيذ المسبقة المقدمة من شركائها في التنمية، ولا سيما في السياقات الهشة للغاية. ومع ذلك، انخفضت نسبة التعاون الإنمائي التي تلقت البلدان النامية فيما يتعلق بها خطط إنفاق مسبقة من الشركاء الإنمائيين من 71 في المائة في عام 2016 إلى 67 في المائة في عام 2018، وهو ما تعكسه أيضا حالات الانخفاض في الحصة الخاضعة للتدقيق البرلماني[4]. وتؤدي هذه الاتجاهات مجتمعة إلى إضعاف قدرة البلدان النامية على تخطيط وميزنة جهودها الإنمائية بفعالية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الجهود القطرية الرامية إلى تعزيز المساءلة فيما يتعلق بالتنمية الوطنية.

10 - ويوجد لدى نصف البلدان النامية التي شملتها الدراسة الاستقصائية أطر للنتائج القطرية، أو وثائق وطنية مماثلة، لاستعراض الأداء والنتائج في مجال التعاون الإنمائي الدولي ومن ثم رفع مستوى نوعية المساعدة[5]. غير أن البحوث تؤكد الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية في استحداث أطر ذات قيادة قطرية لرصد النتائج، لأن العديد من الجهات الفاعلة في مجال التنمية يستخدم أطرا موازية من تصميمه الخاص، مما يشكل تحديا للجهود الرامية إلى تعزيز الوطنية القدرات ويؤدي إلى قياسات غير متسقة للتأثير؛ ويفيد 14 في المائة فقط من البلدان النامية بأن شركاءها يستخدمون نفس إطار النتائج. وفي الواقع، تشير الأدلة إلى انخفاض عام في مواءمة واستخدام أطر النتائج القطرية منذ عام 2016. وفي عام 2018، في حين أنه كان 83 في المائة من المشاريع الجديدة يضع أهدافا تتماشى مع أولويات البلدان، لم يكن سوى 59 في المائة من مؤشرات النتائج مستمدا من أطر النتائج المملوكة قطريا، ولم يكن سوى 50 في المائة فقط

(4) OECD and UNDP, *Making Development Cooperation More Effective: How Partner Countries Are Promoting Effective Partnerships – Part I of the Global Partnership 2019 Progress Report* (2019).

(5) ستقدم النتائج في الدراسة الاستقصائية لمنتدى عام 2020.

يتواءم مع إحصاءاتها ونظم رصدها[6]. وكان السبب في هذا الانخفاض يعود إلى الجهات الشريكة الثنائية التي أشارت، بصورة جماعية، إلى الثغرات في البيانات والافتقار إلى البيانات المصنفة كأسباب لعدم استخدام الأطر ذات القيادة القطرية.

11 - وازداد كل من حصة وحجم المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين على مدى العقد الماضي. وازداد التمويل المتعلق بالمساواة بين الجنسين إلى أعلى مستوى له على الإطلاق ولكنه لا يزال غير كاف. ويتمتع العديد من الوكالات الإنمائية الثنائية بخبرة كبيرة في تنفيذ البرامج المصممة خصيصا للأشخاص ذوي الإعاقة، غير أن تعميم مراعاة منظور الإعاقة في الأطر العامة للتعاون الإنمائي لا يزال يشكل تحديا.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

12 - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما من بين أهم أشكال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وأسرعها نموا، على النحو المبين في نتائج المؤتمر الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2019 . وهما يساعدان على تعبئة الوسائل الرئيسية للتنفيذ في مجالات مثل تمويل البنى التحتية؛ وبناء القدرات من أجل تعبئة الموارد والتعاون الضريبي الدولي؛ والتعاون التقني في مجالي البيانات والإحصاءات؛ والتكيف مع تغير المناخ؛ وتطوير التكنولوجيا ونقلها. وهما يساعدان أيضا على تركيز التعاون الإنمائي على البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية.

13 - ولا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يستند إلى بُعد للشراكة الأوسع نطاقا يشمل الدعم الذي يتجاوز التعاون المالي، يؤثر في المشهد الإنمائي الأوسع نطاقا. وأشار نحو 68 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج إلى أنها قدمت شكلا من أشكال التعاون الإنمائي إلى بلدان أخرى، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو غيره من منصات التبادل بين الأقران. وأبلغ عدد أقل قليلاً منها، نسبته 64 في المائة، عن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات مع شركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات العلم، والتكنولوجيا والابتكار سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة[7].

14 - ودعما للبنى التحتية القادرة على الصمود، تضم الآن مبادرة الحزام والطريق للصين 171 وثيقة تعاون مع أكثر من 150 بلدا ومنظمة دولية[8] وبدأت في تنفيذ ما يقدر بـ 631 2 مشروعا لدعم البنى التحتية في مجال الاتصال الإلكتروني[9]. وفي منتدى الحزام والطريق الثاني للتعاون الدولي، الذي عقد في بيجين في نيسان/أبريل 2019، أبلغت المؤسسات المالية الصينية عما قيمته 440 بليون دولار من مشاريع البنى التحتية مع البلدان الشريكة في مبادرة الحزام والطريق[10]. وفي مؤتمر العمل المناخي، الذي عقد في

(6) OECD and UNDP, *Making Development Cooperation More Effective: How Partner Countries Are Promoting Effective Partnerships – Part I of the Global Partnership 2019 Progress Report* (2019).

(7) استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في عام 2019.

(8) Xinhua News Agency, "Factbox: new progress in pursuit of Belt and Road Initiative", 19 March 2019.

(9) Refinitiv, "BRI connect: an initiative in numbers", 2019.

(10) المرجع نفسه.

عام 2019، أطلقت الهند الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، الذي رُكّز على إقامة الشراكات من أجل توسيع البنى التحتية القادرة على الصمود ودعم التخفيض القابل للقياس لخسائر البنى التحتية. وستتمثل طريقته الرئيسية في إقامة الشراكات العاملة في مجالات الحوكمة والسياسات، والتكنولوجيا الناشئة، وتحديد المخاطر وتقديرها، والإنعاش والتعمير، والقدرة على الصمود، والتمويل، وتنمية القدرات[11]. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تستخدم المكسيك صندوقها الخاص بالبنى التحتية لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف باسم صندوق يوكاتان، لبناء القدرة على الصمود ودعم التنمية المستدامة في المنطقة[12].

15 - وعلى الرغم من صعوبة وضع تقديرات عالمية دقيقة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المالي وغير المالي، يتخذ بعض الجهات الفاعلة خطوات جماعية لرصد ووضع أفضل الممارسات المستمدة من أنشطتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي دراسة نشرت في عام 2019، قيّم ما عدده 355 1 من الإجراءات والمشاريع والبرامج المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي شاركت فيها البلدان الإيبيرية - الأمريكية في عام 2016[13]. وكانت غالبيتها ذات طابع ثنائي، حيث تركز الجزء الأكبر من المشاريع على تعزيز القدرات في القطاع الاجتماعي، ولا سيما على الصحة. ورُكز ثلث المشاريع على القطاع الاقتصادي، مثل الدعم المقدم لتعزيز القطاعات الإنتاجية. وكانت المبادرات البيئية أقل عددا.

16 - وقد أدى النمو السريع للعديد من الاقتصادات الأفريقية إلى زيادة في عدد البلدان التي تقدم بنشاط شكلا من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن شأن تحويل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام 2018 إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية أن يساعد على تعزيز هذه الجهود دعما لخطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وتمنح ولايتها الجديدة المنظمة دورا واسع النطاق في تقديم الخدمات الاستشارية القائمة على المعرفة والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة وتنمية القدرات. ويؤكد تزايد التعاون بين البلدان الأفريقية ضمن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القارة الطرق التي يستمد بها التعاون فيما بين بلدان الجنوب القوة من شعور مشترك بالملكية والتضامن، وتعزيز الهوية دون الإقليمية والإقليمية حول الأهداف المشتركة.

17 - وأظهرت دراسة أجريت أخيرا لتسعة بلدان أفريقية عدة أنواع رئيسية من التعاون توجد في مبادراتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سُجل أكثر من 300 منها في عام 2017. وشملت تلك الأنواع التدريب والمساعدة التقنية، وتقديم الدعم المتعدد المكونات وتمويل المشاريع، الذي تلاه مباشرة نقل التكنولوجيا[14]. وانصب التركيز الموضوعي للعديد من المبادرات على الأهداف 9 و 8 و 3 من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك على السلام والتنمية. وحظيت مجالات أخرى، مثل الهدفين 10 و 5، باهتمام أقل.

(11) انظر https://resilientinfra.org.

(12) انظر https://globalmx.sre.gob.mx/index.php/en/international-cooperation/mexican-cooperation-beyond-the-eu/3-flagship-initiative-yucatan-fund.

(13) Cristina Xalma and Silvia Lopez Cabana, *Report on South-South Cooperation in Ibero-America 2018* (Madrid, Ibero-American General Secretariat, 2019).

(14) UNDP and others, *First African South-South Cooperation Report* (2019).

التمويل الخاص، بما في ذلك التمويل المختلط والخيري

18 - في حين تختلف التعاريف بشأن ما يعتبر تمويل مختلطا، هناك اتجاه متزايد في استخدام رأس المال العام أو الخيري لتعبئة استثمارات القطاع الخاص من أجل التنمية المستدامة. ويُعبأ معظم هذا التمويل من خلال ضمانات الائتمان والمخاطر ومن جانب الجهات المانحة المتعددة الأطراف، ويقدم معظمه إلى البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وتدعو الجهات المانحة من لجنة المساعدة الإنمائية بصورة متزايدة إلى استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو أفضل كأداة للاستثمار الخاص للمساعدة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة، ويجري تقديم المزيد من الأموال من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي، مع قيام التمويل المختلط بدور مركزي. ومنذ عام 2018، أطلقت جهات مانحة ثنائية كبيرة، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مبادرات ومؤسسات جديدة لتمويل التنمية[15]. وأفادت مؤسسات التمويل الإنمائي عن تمويل مشاريع للقطاع الخاص بقيمة 6 بلايين دولار في عام 2018، استمدت من 1,1 بليون دولار في شكل موارد ميسرة وجمعت 1,7 بليون دولار في شكل تمويل من القطاع الخاص و 2,4 بليون دولار من استثمارات مؤسسات التمويل الإنمائي من حساباتها الخاصة[16].

19 - وأوصى منتدى عام 2018 بأن زيادة التمويل المختلط تستدعي بذل جهود لضمان ألا تتعرض البلدان الضعيفة لتراجع في حصتها الإجمالية من التمويل الإنمائي وألا تعاني القطاعات الاجتماعية من نقص التمويل. واستنادا إلى مبادئ خطة عمل أديس أبابا، يتضمن "تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020" مقترحات بشأن نهج ذي خمسة محاور للتمويل المختلط المتأصل في الملكية الوطنية، وتنمية القدرات وتقاسم المخاطر والمكافآت بإنصاف. وحيثما يستخدم التمويل المختلط وغيره من أدوات التمويل الخاصة في بلدان مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المتأثرة بالنزاعات، ينبغي أن يستخدم بعناية وبما يتماشى مع المبادئ الراسخة بشأن نوعية وفعالية وتأثير التعاون الإنمائي. ولا تزال البيانات التي تجمع من خلال نظم الرصد والتقييم متباينة في هذا المجال، مع القلق إزاء كفايتها لإثبات أنها ذات تأثير. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحسين مشاركة الجهات صاحبة المصلحة والمعلومات التي تجمع من المستفيدين النهائيين من مشاريع التمويل المختلط.

20 - ويؤدي التمويل الخاص من الجنوب العالمي دورا أكبر. وينمو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكون منشؤه في البلدان النامية نمواً كبيراً، إذ مثل نحو 30 في المائة من التدفقات العالمية في عام 2019. واستأثرت تدفقات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب الموجهة إلى اقتصادات نامية أخرى بنسبة 28 في المائة من مجموع الاستثمار في عام 2017. وتقف مراكز الاستثمار الإقليمية وراء الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان المناطق وبين بلدان الجنوب. ويظل هذا الاستثمار أكبر استثمار وأقله تقلبا من بين جميع التدفقات المالية الخارجية إلى الاقتصادات النامية. وتقترن هذه الاستثمارات أيضا بتدفقات مالية إضافية، توجه أساسا عن طريق المصارف الإقليمية الجنوبية[17].

(15) Valentina Barbagallo, *Concord Aidwatch 2019: Leaving No One Behind – Time for Implementation* (Brussels, Concord Europe, 2019).

(16) Asian Development Bank and others, *DFI Working Group on Blended Concessional Finance for Private Sector Projects: Joint Report – October 2019 Update* (2019).

(17) *World Investment Report 2019: Special Economic Zones* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.12).

21 - وساهمت الجهات المانحة الخاصة والخيرية التي قدمت تقاريرها إلى لجنة المساعدة الإنمائية بمبلغ 6,5 بلايين دولار من أجل التنمية في عام 2018. وهذا لا يمثل سوى جزء صغير من النفقات الخيرية السنوية المقدرة بـ 150 بليون دولار و 1,5 تريليون دولار من الأصول التي تشرف عليها 000 260 مؤسسة في 39 بلدا[18]. وفي جميع أنحاء العالم، يشكل التعليم الأولوية العليا في مجال الأعمال الخيرية. ومع تزايد عدد الأعمال الخيرية وامتدادها الجغرافي، تبرز قضايا ونهج وأدوات جديدة لدعم جهود التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، يدير معظم المؤسسات التي دُرست في جميع البلدان برامجه وأنشطته لأغراض مختلفة تتعلق بتحقيق الكفاءة والفعالية، بدلا من العمل فقط في تقديم المنح. ولا تزال هناك أسئلة بشأن استدامة الإنفاق الخيري وتأثيره على المدى الطويل والحاجة إلى بناء قدرات أقوى للشركاء المنفذين[19].

22 - وتتضمن نقاط العمل والتوصيات ما يلي:

(أ) تتسم الموارد الميسرة الشروط بالأهمية الأساسية لتعزيز قدرات البلدان والشعوب الأبعد عن الركب في تحقيق خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وينبغي للبلدان أن تضاعف جهودها على وجه السرعة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تكفل أن تستهدف موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة بفعالية البلدان ذات الموارد الأقل والقدرات الأضعف، مثل أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية؛

(ب) يتطلب التقدم الذي تقوده البلدان من جميع الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي أن تكون أحسن توافقاً مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والنظم القطرية للبلدان، استناداً إلى توافر المعلومات الاستشرافية بشأن الطرائق والأنشطة المتفق عليها فيما يتعلق بالتعاون؛

(ج) لا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك التعاون الإقليمي والأقاليمي، يتوسعان من حيث تنوعهما وتجاربهما وتأثيرهما، ويمكن تعزيز تأثيرهما من خلال تحسين تبادل المعارف والتقييم فيما بين الجهات الفاعلة؛

(د) يجب على الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي أن تضمن استمرار تأثير مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة وإسهامها في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا واستنادا إلى أولويات البلد فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والمشاركة الأقوى للجهات صاحبة المصلحة والحوار القائم على الأدلة.

ثالثا - تعزيز القدرات الوطنية على تعبئة الموارد

23 - يمكن للتعاون الإنمائي الدولي أن يساعد على تعزيز القدرات القطرية على تعبئة الموارد وإدارتها بطرق مختلفة، وقد أثبت منتدى عام 2018 كيف أن السياسات الوطنية في مجال التعاون الإنمائي وما يتصل بها من عناصر تمكينية تشكل أدوات هامة في هذا الصدد. ويمكن للتعاون الإنمائي أن يدعم البلدان في تنفيذ نظم قطرية وتعزيز نُهج الحكومة بأسرها إزاء تعبئة الموارد (الوطنية والدولية والعامة

(18) Paula D. Johnson, "Global philanthropy report: perspectives on the global foundation sector", 2018.

(19) Synergos, "Capacity-building across borders: a strategy for funders and partners", September 2018.

والخاصة) من أجل تنفيذ استراتيجياتها الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ويمكنه أيضا أن يعزز القدرات على تنفيذ القوانين والسياسات والبنى التحتية لتنمية القطاع الخاص، وكذلك إدارة الضرائب دعما للنظم الضريبية التصاعدية. ويمكن أن يساعد بناء القدرات أيضا على إعطاء الأولوية لتعزيز جهود تعبئة الموارد من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية وإدخال تحسينات على توفير الخدمات الاجتماعية الجيدة، مما يسهم أيضا في تحسين المعنويات الضريبية.

المسؤولية الوطنية ودور عناصر تمكين التعاون الإنمائي

24 - يستكشف منتدى عام 2020 عملية في عملية الدراسة الاستقصائية التي يجريها الكيفية التي تستخدم بها البلدان السياسات الوطنية في مجال التعاون الإنمائي لتحقيق خطة عام 2030 وتحدد فرص تحسين التعاون. ومن بين 55 بلدا شاركت في هذه العملية، يطبق 64 في المائة سياسة للتعاون الإنمائي. ومن بين البلدان التي توجد فيها سياسة وطنية في مجال التعاون الإنمائي واستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، أكد 86 في المائة أن الاثنتين كانتا متوائمتين أما باعتدال أو إلى حد بعيد، وأبلغ معظمها عن أنهما متوائمتان إلى حد بعيد[20].

25 - وتتضمن الغالبية العظمى من السياسات الوطنية في مجال التعاون الإنمائي إشارات إلى المصادر المتنوعة للتعاون الإنمائي، مثل التمويل بشروط ميسرة والمنح والقروض (78 في المائة)؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها عامل حفز لأنواع أخرى من التمويل (81 في المائة)؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (86 في المائة)؛ والتعاون التقني والأشكال الأخرى من بناء القدرات (92 في المائة). وكان التمويل الخاص أقل تغطية (58 في المائة). ويمكن من ثم الاسترشاد بهذه السياسات وما يتصل بها من سياسات وممارسات في تصميم واستخدام أطر التمويل الوطنية المتكاملة، التي دعي إليها في خطة عمل أديس أبابا.

26 - وتستخدم البلدان سياساتها الوطنية في مجال التعاون الإنمائي لتشجيع الشركاء الخارجيين على المساعدة في تعزيز القدرات الوطنية على تعبئة الموارد وإدارتها في إطار أي أنشطة متفق عليها. فعلى سبيل المثال، لدى 81 في المائة من المجيبين سياسات تغطي استخدام النظم القطرية في مجالي المشتريات والإدارة المالية العامة، وتشجع نفسُ النسبة المئوية على استخدام أطر النتائج القطرية. وعلاوة على ذلك، تعكس السياسات الوطنية للبلدان مستويات عالية عموماً من الملكية الوطنية عبر مجموعة من المؤشرات، بما في ذلك من خلال تحديد أولويات تعبئة الموارد الوطنية؛ وتحديد الأهداف للحكومة والوزارات على المستوى الوطني، وكذلك للحكومات دون الوطنية؛ ومؤشرات الطرائق المفضلة.

27 - وتتسم نظم الإدارة المالية العامة الجيدة بأهميتها الأساسية لضمان التشغيل الفعال للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. غير أن بيانات الرصد الأخيرة تبين أن تعزيز هذه النظم في البلدان لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة استخدامها من جانب الشركاء في التنمية[21]. ومن الأولويات تعزيز القدرات في مجالي مراجعة الحسابات والمشتريات وكفالة استجابة تلك النظم لأهداف وأولويات المساواة بين الجنسين. وتتميز

(20) ستقدم النتائج في الدراسة الاستقصائية لمنتدى عام 2020.

(21) OECD and UNDP, *Making Development Cooperation More Effective: How Partner Countries Are Promoting Effective Partnerships – Part I of the Global Partnership 2019 Progress Report* (2019).

السياقات التي تستخدم فيها نظم الإدارة المالية العامة والنظم القطرية ذات الصلة على نحو أكثر انتظاما بمشاركة أطول أجلا مع شريك البلدان النامية وحصة أكبر من موارد التعاون الإنمائي التي يجري توجيهها إلى القطاع العام[22]. وهذا يشير إلى أهمية التعاون الإنمائي الملتزم والمستدام الذي يبني القدرات والمعارف على مر الزمن.

تعزيز القدرات على تعبئة الموارد الوطنية

28 - لا تؤدي التغيرات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي وتأثيره على السياسة والإدارة الضريبيين إلا إلى التعجيل بالحاجة إلى التعاون الإنمائي الدولي الذي يعزز تعبئة الموارد الوطنية ولا يقوضها.

29 - وكما ورد في "تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020"، قفزت المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة الإيرادات المحلية بنسبة 43 في المائة من عام 2017 لتصل إلى 275 مليون دولار في عام 2018. وعلى الرغم من هذه الزيادة، لا يزال المستوى أقل من المستوى البالغ 301 مليون دولار المسجل في عام 2016. وفي حين ينبغي زيادة تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يؤديا دورا هاما وتكميليا في توفير الموارد، والأدوات المالية ودعم القدرات في هذا المجال، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية والأقاليمية المعنية بالضرائب.

30 - وما فتئ كل من البلدان النامية وشركائها الخارجيين يدعو إلى زيادة التنسيق في تقديم الدعم بشأن مسائل تعبئة الموارد الوطنية، بما في ذلك الضرائب. وفي عام 2019، شارك برنامج مفتشي الضرائب بلا حدود المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمليات مراجعة الحسابات التي أسفرت عن زيادة في الإيرادات قدرها 480 مليون دولار. وتزيد مبادرة أديس للضرائب من أهمية تعبئة الموارد الوطنية في إطار التعاون الدولي وتولد موارد كبيرة، ويمكن البناء عليها مع تكيف المبادرة مع احتياجات البلدان النامية وتغير المشهد المؤسسي. ويجمع منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية بين صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل الاضطلاع بأنشطة أكثر تنسيقا وفعالية لبناء القدرات الضريبية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مجال للعمل في تعاون أوثق مع المنظمات الإقليمية والأقاليمية المعنية بالضرائب.

تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص

31 - في البلدان ذات القدرات المحدودة، ينبغي أن يدعم التعاون الإنمائي الحكومات في تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص تسهم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

32 - وبلغ تقدير حديث للمساعدة الإنمائية الرسمية استهدف تعزيز البيئة المؤاتية لتنمية القطاع الخاص 9,9 بلايين دولار في عام 2015، وهو ما يماثل مقدار إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية على التعليم ويتجاوز المساعدة المنفقة على المياه والصرف الصحي في ذلك العام[23]. وخلص باحثون إلى أن هناك حيزاً لزيادة إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية، باستهداف أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، ولتحسين

(22) المرجع نفسه.

(23) Development Initiatives, "The enabling environment for private sector development: donor spending and links to other catalytic uses of aid", March 2018.

تنسيق وتسلسل نُهجها. وخلصوا أيضا إلى أن استدامة هذه المساعدة وتأثيرها يمكن أن يحسنا إذا ما خصصت أموال المساعدة الإنمائية الرسمية هذه في كثير من الأحيان مباشرة لتعزيز البيئة المؤاتية بدلا من توجيهها من خلال طرائق أخرى.

33 - ويتطلب أيضا جزء من تهيئة بيئة مؤاتية التصدي، بما في ذلك من خلال التعاون العالمي، للجريمة والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وتتسم أيضا أطر السياسات الوطنية الواسعة النطاق التي يمكن التنبؤ بها والتي تتسق مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتدابير الاستجابة لمكافحة الفساد بالأهمية الحاسمة لضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية، والمياه، والتعليم وغير ذلك من الخدمات الحيوية[24].

بناء القدرات على الصعيد دون الوطني لتعبئة الموارد وإدارتها

34 - كي تتمكن الحكومات من تلبية احتياجاتها التمويلية بالكامل، سوف يتعين عليها تعزيز العناصر الرئيسية للتمويل المحلي، بما في ذلك توليد الإيرادات من مصادرها الخاصة (مثل رسوم المستعملين والضرائب المحلية) وإدارة الأصول والإدارة المالية، وكذلك القدرة على الصعيد المحلي للاستفادة من المصادر العامة والخاصة للتمويل على المدى الطويل.

35 - وستستفيد الحكومات المحلية من تعزيز التعاون الإنمائي الدولي في جميع المجالات الرئيسية للتمويل المحلي. وعلى وجه الخصوص، سوف يتعين على السلطات المحلية بناء القدرات التقنية والمؤسسية لتحسين تحصيل الإيرادات؛ وضمان اقتناء الأصول المادية، مثل الأراضي ومرافق البناء والبنى التحتية، وصيانتها والتصرف فيها في الوقت المناسب وبفعالية؛ واستحداث ميزانيات متوسطة الأجل وزيادة جدارتها الائتمانية لتعبئة مصادر التمويل الطويلة الأجل. وينبغي أن توجه جهود بناء القدرات أيضا نحو تحسين الاتصال، والتعاون والتنسيق بين الجهات المحلية صاحبة المصلحة في مجال التمويل، بما في ذلك مختلف مستويات الحكومة. فعلى سبيل المثال، يساعد التعاون الإنمائي على زيادة الدعم المقدم إلى الحكومات المحلية من الحكومات المركزية من خلال تقديم منح قائمة على الأداء، تشمل تقييمات أداء سنوية لنفقاتها مقابل المعايير التي سبق الاتفاق عليها[25].

36 - ويصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملا متزايد الأهمية على الصعيد المحلي، من خلال سبل من قبيل الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية، والقروض، وشبكات التعلم من الأقران وتبادل المعارف. ويشارك ما يقدر بنحو 70 في المائة من المدن في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية في عمليات التبادل بين الأقران والشراكات عبر الحدود[26].

37 - وتقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم في مجال بناء القدرات إلى الحكومات الوطنية والسلطات المحلية من أجل توسيع نطاق العناصر الرئيسية للتمويل المحلي. ويساعد الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة

(24) Martin Polaine, *Good Practices in Public Sector Excellence to Prevent Corruption: A Lessons Learned Study in Support of the Implementation of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC)* (UNDP, 2018).

(25) Daniel Platz and others, *Financing Sustainable Urban Development in the Least Developed Countries* (United Nations and United Nations Capital Development Fund, 2018).

(26) OECD, *Reshaping Decentralized Development Cooperation: The Key Role of Cities and Regions for the 2030 Agenda* (Paris, 2018).

على تصميم أدوات وخطط محلية لتعزيز الإيرادات، وتحسين إدارة الأصول والإدارة المالية العامة، ومساعدة الحكومات المحلية في تحديد آليات التمويل المناسبة لمشاريع تقديم الخدمات والبنى التحتية وتحسين جدارتها الائتمانية للاستفادة من المصادر العامة والخاصة للتمويل الطويل الأجل.

38 - وفي سياق إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي، استُرشد بالطلب المقدم من البلدان للحصول على مزيد من الدعم للقدرات الوطنية على تعبئة الموارد في تصميم أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعاد تشكيلها، التي تضم الآن خبراء اقتصاديين، بالإضافة إلى متخصصين بالشراكات وتمويل التنمية. وينبغي أن تمكّن هذه التغييرات وغيرها نظام المنسقين المقيمين من تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء في تعزيز النظم المالية المستدامة، والاستفادة من التمويل العام وتعبئة الاستثمار الخاص للمساعدة في تحقيق الأولويات الوطنية.

39 - وتتضمن نقاط العمل والتوصيات ما يلي:

(أ) ينبغي تعزيز الاستثمارات ودعم القدرات التي تعزز الجهود القطرية لتعبئة وإدارة الموارد من أجل التنمية المستدامة - المحلية والدولية والعامة والخاصة - ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات الموارد الأقل والقدرات الأضعف؛

(ب) ينبغي الاسترشاد بالسياسات الوطنية في مجال التعاون الإنمائي وما يتصل بها من سياسات وممارسات، حيثما تطبق بالفعل، في تصميم واستخدام أطر التمويل الوطنية المتكاملة؛ وينبغي أن تسهم زيادة فهم وتطبيق مفهوم الأطر في نوعية التعاون الإنمائي وفعاليته وتأثيره؛

(ج) يمكن تحسين تنسيق التعاون الإنمائي من أجل تعبئة الموارد الوطنية وزيادة أهميته من خلال التزامات أقوى بالملكية الوطنية؛ وقاعدة أدلة قوية بشأن أكثر وسائل الدعم فعالية وفقاً للسياق؛ والعمل على تحسين عدالة النظم الضريبية؛

(د) يجب تحسين مواءمة الدعم المقدم لتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص على الصعيد القطري مع الأولويات والحقائق الوطنية والاسترشاد في تقديمه بقاعدة أدلة أفضل لأنشطة التعاون الإنمائي؛

(هـ) ينبغي أن يساعد التعاون الإنمائي على تعزيز العناصر الرئيسية للتمويل المحلي، بما في ذلك توليد الإيرادات من المصادر الذاتية، وتقييم إدارة الأصول والإدارة المالية، والقدرة على الصعيد المحلي على الاستفادة من المصادر العامة والخاصة لتمويل التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

رابعا - بناء القدرة على التكيف من خلال التعاون الإنمائي الواعي للمخاطر والذكي مناخيا

40 - تمثلت إحدى أقوى الرسائل الصادرة عن منتدى عام 2018 في أن التعاون الإنمائي يجب أن يصبح أكثر وعيا للمخاطر وأكثر مرونة وذكاء، مع إقامة روابط أقوى مع الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وفي استراتيجية الأمين العام بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2018-2021)، تعطى الأولوية أيضا لتحسين أوجه التآزر بين التعاون الإنمائي، والقدرة على التكيف والإجراءات المتعلقة بالمناخ. وتقتضي الصلة المتأصلة بين العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث اتباع نُهُج متسقة في مجال السياسات تجمع بين الأولويات المتعلقة بتحقيق خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سنداي

وحشد الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي حول العمل المنسق والمحدد الأهداف الذي تقوده البلدان. وتوجز الاتجاهات العامة فيما يلي.

الحد من مخاطر الكوارث

41 - على الصعيد العالمي، يدعو الهدف واو من إطار سندداي إلى تعزيز كبير في التعاون الدولي فيما يتعلق بالبلدان النامية لدعم إجراءاتها الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. ومع ذلك، تتجاوز الوتيرة المتسارعة لمخاطر الكوارث جهود الحد من المخاطر (انظر A/74/248). وأظهرت البيانات الأخيرة من لجنة المساعدة الإنمائية أن الدعم المقدم فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث لم يمثل سوى 3,8 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية بين عامي 2005 و 2017[27]. وذهب معظم التمويل المخصص له إلى أنشطة مستندة إلى النتائج الفعلية، في حين أن التدابير المستندة إلى النتائج المتوقعة، مثل معالجة مواطن الضعف الكامنة التي تسهم في الكوارث، وكذلك بناء القدرة على التكيف من خلال تعزيز النظم الصحية أو البنى التحتية البالغة الأهمية، أوليت قدرا أقل من التركيز[28]. وبالنظر إلى ندرة البيانات الموثوقة عن الدعم المحدد المقدم للحد من الكوارث، وضعت علامة اللجنة بشأنه كمنهجية لتحسين قياس وتعميم التعاون الإنمائي من أجل الحد من الكوارث.

42 - وقد أُنجز الكثير على الصعيد الإقليمي لتعزيز التأهب للكوارث وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، يعمل مركز المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بنشاط على تعزيز التعاون الإقليمي من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات، وإجراء البحوث، والتعلم الاستراتيجي وتبادل المعلومات من أجل الحد من مخاطر الكوارث على نحو فعال بين الأعضاء. وثمة أيضا تركيز متزايد في المنطقة على إجراء عمليات مشتركة لتحسين التأهب للكوارث من خلال تعزيز القدرات على إدارة المخاطر[29] واتباع النُهج الشاملة لمعالجة حالات انعدام الأمن في مجالات المياه والغذاء والصحة المرتبطة بالكوارث[30].

43 - ولا يزال تطوير التكنولوجيا ونقلها في مجال التعاون الإنمائي أمرا بالغ الأهمية لدعم البلدان في التصدي للمخاطر وبناء القدرة على الصمود. وتظهر البحوث فائدة نظم الإنذار المبكر "من طرف إلى طرف" المدعومة بالتكنولوجيا في الحد من المخاطر وتعزيز الاستجابة للكوارث. ويمكن استخدام المركبات الطيارة غير المأهولة في دعم التأهب للكوارث من خلال رصد مخاطر الكوارث وقياسها وتحديد أماكنها. وتستخدم تكنولوجيا سلسلة السجلات المغلقة في سياقات الطوارئ لإدارة التحويلات النقدية وتحديد هوية المواطنين. ومن خلال الاستفادة من الابتكارات في مجال التكنولوجيا، يمكن للحكومات أن تكون مجهزة

(27) OECD, *Assessing the Real Cost of Disasters: The Need for Better Evidence – OECD Reviews of Risk Management Policies* (Paris, 2018).

(28) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2019* (Geneva, 2019).

(29) المرجع نفسه.

(30) Association of Southeast Asian Nations Coordinating Centre for Humanitarian Assistance on Disaster Management, *ASEAN Risk Monitor and Disaster Management Review (ARMOR)* (Jakarta, 2018).

بشكل أفضل لتوقع التهديد المتعاظم التي تشكله الكوارث الناجمة عن تغير المناخ والتأهب والتصدي له بفعالية. ويجب أن يكون نشر هذه التكنولوجيات واستيعابها متوائما مع السياقات والقدرات القطرية.

العمل المناخي

44 - يدعو الهدف 13-2 من أهداف التنمية المستدامة إلى إدماج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية، في حين تُلزم الغاية 13 - ألف الأطراف من البلدان المتقدمة بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لبلوغ هدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية.

45 - وما فتئت المستويات العامة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم دعما للاستدامة البيئية وإجراءات التصدي لتغير المناخ تتزايد، مع بروز بعض المناصرين الواضحين، بما في ذلك ألمانيا، وآيسلندا، وفرنسا، واليابان. ويوجه أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية أيضا قدرا كبيرا من الموارد من خلال المصارف والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف، من قبيل عمليات تجديد الموارد الرأسمالية على سبيل المثال، التي تؤدي دورا رئيسيا في تمويل المشاريع الرئيسية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره[31]. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير 2020، كان الصندوق الأخضر للمناخ قد جمع 8,2 بلايين دولار من المساهمات المؤكدة[32]. ويشهد التنوع البيولوجي، ولا سيما المحيطات، اهتماما متزايدا لدى أعضاء اللجنة، على الرغم من أن ذلك بدأ عموما من قاعدة منخفضة[33].

46 - ويحظى التخفيف من آثار تغير المناخ بمعظم التركيز، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى صرف الانتباه عن القضايا البالغة الأهمية الأخرى المتصلة بالمناخ، مثل التلوث البيئي والتصحر. ولا يزال الحصول على التمويل من أجل التكيف مع تغير المناخ يشكل تحدياً. وتشير آخر التقارير إلى أن ما يقرب من 93 في المائة من تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ يخصص لجهود التخفيف، في حين أن 5 في المائة من تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ المتعقبة يصب في التكيف[34]. ولا يزال هذا الاتجاه مستمرا على الرغم من أن المعدل العام لعائد الاستثمار في تحسين القدرة على التكيف مرتفع جدا. فكل دولار يستثمر في التكيف يمكن أن يؤدي إلى فوائد اقتصادية صافية تراوح بين دولارين وعشر دولارات[35]. وقد يكون هناك ما يبرر إدخال تعديلات على الكيفية التي تحدد بها المؤسسات المالية الدولية المشاريع لأغراض التمويل وتقيّم أهليتها.

---

(31) OECD, *Development Cooperation Report 2019: A Fairer, Greener, Safer Tomorrow* (Paris, 2019).

(32) انظر www.greenclimate.fund/about/resource-mobilisation/irm.

(33) OECD, *Greening Development Cooperation: Lessons from the OECD Development Assistance Committee*, The Development Dimension Series (Paris, 2019).

(34) Barbara Buchner, "Global landscape of climate finance 2019", November 2019.

(35) Global Commission on Adaptation, *Adapt Now: A Global Call for Leadership on Climate Resilience* (2019).

47 - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال العديد من الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي يفتقر إلى الاستراتيجيات والحوافز المناسبة لمواءمة أنشطته مع اتفاق باريس، مع استمرار استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الأنشطة الضارة بيئيا، مثل الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري[36].

تحسين التخطيط والعمل المتكاملين لدعم خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

48 - تساعد السياسات الوطنية في مجال التعاون الإنمائي والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة إرشاد البلدان وتوجيه التعاون الإنمائي الدولي. ومع ذلك، هناك مجال آخر لتحسين مواءمة تلك السياسات والاستراتيجيات مع استراتيجيات وخطط المناخ والحد من مخاطر الكوارث لضمان أنها تحقق النتائج؛ وتحقق الاتساق؛ وتعزز الملكية الوطنية؛ وتوفر توجيهات وفرص واضحة للتعاون بين الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي من أجل العمل بشأن المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

49 - وفي أيار/مايو 2019، كان 91 بلدا قد أبلغ عن وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، تمشيا مع الهدف هاء من إطار سنداي (انظر A/74/248). وفي أيلول/سبتمبر 2019، كان أكثر من 90 بلداً نامياً بصدد إعداد خطط تكيف وطنية. وقدمت جميع أطراف اتفاق باريس تقريبا (184 من أصل 197 طرفا) مساهماتها المحددة وطنيا، وكان 53 بلدا، بما في ذلك البلدان الأكثر تصنيعا، تعمل على وضع استراتيجيات طويلة الأجل[37].

50 - ولا يزال التمويل يشكل تحدياً كبيراً أمام تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا. وتتيح مواءمة الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ والحد من مخاطر الكوارث مع سياسات وممارسات التعاون الإنمائي فرصة لتوجيه الموارد اللازمة نحو الأولويات المحددة بوضوح. ومع ذلك، لم تنفذ بلدان كثيرة بعد سياسات وطنية في مجال التعاون الإنمائي، وهناك معلومات قليلة عما إذا كانت أطر التخطيط والأدوات والاستراتيجيات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والإجراءات المتعلقة بالمناخ تنعكس في السياسات الوطنية في مجال التعاون الإنمائي والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

51 - وإلى جانب مواءمة الدعم فيما يتعلق بالأولويات الوطنية وقدرات البلدان، ينبغي أيضا للجهات الفاعلة في مجال التنمية أن توسع نطاق التركيز إلى ما يتجاوز المجالات التقليدية للتعاون الإنمائي لمعالجة قطاعات مثل الغابات، والتنوع البيولوجي والمحيطات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للحد من مخاطر الكوارث والإجراءات المتعلقة بالمناخ. ولا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي طريقتين ديناميتين تبرزان الابتكار في مجالات الزراعة، والطاقة المتجددة، والموارد المائية، من بين مجالات أخرى.

52 - ويمكن تقديم حلول على المستوى الإقليمي لتحسين مواءمة سياسات المناخ والحد من مخاطر الكوارث مع التعاون الإنمائي. ومنذ عام 2010، وضعت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ خطط عمل وطنية مشتركة لتعزيز الاتساق بين السياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث

(36) OECD, *Aligning Development Co-operation and Climate Action: The Only Way Forward*, The Development Dimension Series (Paris, 2019).

(37) Alister Doyle, *The Heat is On: Taking Stock of Global Climate Ambition – NDC Global Outlook Report 2019* (UNDP and the secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change, 2019).

والتكيف مع تغير المناخ. واستنادا إلى هذه الخطط، وضع قادة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إطارا تاريخيا للتنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ. ويساعد الإطار على تعبئة وضمان توفير الدعم الكافي والمستدام في الوقت المناسب وفقا لاحتياجات وأولويات بلدان جزر المحيط الهادئ المحددة ذاتيا.

53 - ومع استمرار تزايد حدة الكوارث، تصبح المدن والمجتمعات المحلية جهات فاعلة رائدة في مجال التعاون الإنمائي المسترشد بالمخاطر والذكي مناخيا. فعلى سبيل المثال، في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، تعاون الشركاء في مجال التعاون الإنمائي - المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المحلية، واللجنة التنزانية للعلم والتكنولوجيا، وجمعية الصليب الأحمر لتنزانيا، والبنك الدولي، وأعضاء المجتمع المحلي - في مشروع واسع النطاق لتحديد المخاطر المجتمعية غطى ما يقرب من 3,5 ملايين من سكان المدينة دعما لخطة مستندة إلى النتائج المتوقعة للتأهب لحالات الطوارئ[38]. ويمكن أن يؤدي تمكين الجهات الفاعلة المحلية من خلال التعاون الإنمائي إلى إتاحة اتخاذ إجراءات مبتكرة ومستجيبة فيما يتعلق بتغير المناخ والكوارث.

54 - وتتضمن نقاط العمل والتوصيات ما يلي:

(أ) يمكن لجميع البلدان، ويجب عليها، أن تفعل المزيد لتعزيز مواءمة سياسات وممارسات التعاون الإنمائي مع الالتزامات المالية وغير المالية الناشئة عن اتفاق باريس وإطار سنداي. ويشمل ذلك ضمان أن يكون التعاون الإنمائي أكثر مرونة واستجابة للتحديات المتغيرة التي يشكلها تغير المناخ ومخاطر الكوارث؛

(ب) ينبغي للنهج الجديدة المتبعة للجمع بين العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة فعالية التعاون الإنمائي، بما في ذلك من خلال التعاون الإنمائي الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أن تلهم الابتكار والعمل على نطاق أوسع؛

(ج) تتطلب الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب للكوارث الناجمة عن تغير المناخ نقل التكنولوجيا واستيعابها على نحو أكثر ملاءمة في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال زيادة بناء القدرات؛

(د) ينبغي أن يعزز التعاون الإنمائي الابتكار على الصعيد المحلي الذي يمكِّن جميع الجهات صاحبة المصلحة من بناء الحلول المحلية للعمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث.

خامسا - دعم تعزيز البيانات والنظم والقدرات الإحصائية الوطنية من أجل التنمية المستدامة

55 - خلص منتدى عام 2018 إلى أنه يجب زيادة دعم الاستثمار والقدرات من أجل تعزيز البيانات والقدرات الإحصائية للبلدان في مجال التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها واستعراضها. ويتطلب التقدم الذي لا يترك أحدا خلف الركب بيانات عالية الجودة يمكن تصنيفها بصورة كافية على جميع المستويات، مع توزيع البيانات واستخدامها على نحو فعال. وفي هذا الفرع، تستعرض آخر التطورات في

(38) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2019*.

الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإنمائي، والاستثمار والشراكات فيما يتعلق بإحصاءات البيانات الوطنية، مع تسليط الضوء على المجالات التي يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها.

56 - ولم يتجاوز مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في مجال البيانات والإحصاءات البالغة 689 مليون دولار في عام 2017 نصف ما هو مطلوب للتنفيذ الكامل لخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة. وفي عام 2019، لم يمول إلا 89 من الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات تمويلا كاملا، وكان معظمها في بلدان الدخل المرتفع والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ويعوق هذا النقص المزمن والمستمر في الاستثمار التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع بعض الشواغل من أن التعاون الإنمائي في مجال البيانات يرتبط في كثير من الأحيان باستثمارات الجهات المانحة وليس ببناء القدرات الوطنية على نطاق أوسع[39].

57 - والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية هي المجال الإحصائي المفضل للتعاون الإنمائي، نظرا لأنها كانت تتألف من 35 في المائة من مجموع الالتزامات في عام 2017 وتُدفع جزئيا بالدعم المقدم لجولة تعداد عام 2020. وتراجع الدعم المقدم للإحصاءات البيئية والمتعددة القطاعات من 14 في المائة في عام 2016 إلى 8 في المائة في عام 2017، مع آثار هامة بوجه خاص فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا تتوافر إلا لدى عدد قليل منها استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات ممولة ومنفذة بشكل كامل[40].

58 - وتدعم مشاريع التعاون الإنمائي على نحو متزايد الإحصاءات الجنسانية. ومن بين الجهات المانحة الثنائية، استهدف 11 في المائة من الالتزامات المتعلقة بالإحصاءات بين عامي 2015 و 2017 البيانات الجنسانية، مقارنة بنسبة 3 في المائة فقط بين عامي 2010 و 2012[41]. وستكون هناك حاجة إلى التزامات أقوى في مجال التعاون الإنمائي للحفاظ على هذا الاتجاه، بالنظر إلى الثغرات الكبيرة التي لا تزال قائمة في تغطية مؤشرات الأهداف المصنفة حسب نوع الجنس[42].

59 - وفي العقد الماضي، كان هناك دفع كبير من جانب الجهات المانحة لتعزيز القدرات والدعم التقني المقدمين إلى حكومات البلدان النامية في مجال البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة. غير أن القيود المستمرة في توافر البيانات القابلة للمقارنة والعالية الجودة تشكل تحديات مستمرة في هذا المجال.

- **تعزيز مهارات المكاتب والسلطات الإحصائية الوطنية والتكنولوجيا المستخدمة فيها**

60 - يلقي إنتاج بيانات إحصائية لأكثر من 200 مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عبئاً ثقيلاً على البلدان، ولا سيما البلدان ذات القدرات المنخفضة والشديدة الضعف. ولا يقوم معظم البلدان بجمع البيانات بانتظام لأكثر من نصف مؤشرات الأهداف[43]. وعلى الرغم من أهمية التركيز القوي على رصد

(39) Secretariat of the Partnership in Statistics for Development in the 21st Century, "The partner report on support to statistics: PRESS 2019", 2019.

(40) المرجع نفسه.

(41) المرجع نفسه.

(42) Jennifer Ross, ed., *Making Every Woman and Girl Count: 2018 Annual Report – Implementation Phase* (New York, United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, 2019).

(43) *The Sustainable Development Goals Report 2019* (United Nations publication, Sales No. E.19.I.6).

الأهداف والنتائج، فإن ذلك يمكن أن يجهد النظم الإحصائية الوطنية التي تلاقي صعوبات أصلا في تحسين مصادر البيانات والإحصاءات التقليدية[44].

61 - ويشكل الافتقار إلى بيانات مصنفة على الصعيدين الوطني ودون الوطني تحديا مشتركا. وتشكل ندرة البيانات وصغر أحجام العينات في مجموعات البيانات الموجودة تحديات كبيرة لتحديد ورصد حالة الناس الأبعد خلف الركب. وكثيرا ما تصمَّم الأدوات التقليدية لجمع البيانات لتقييم النواتج الوطنية الإجمالية، استنادا إلى أساليب قد لا تستوعب بسهولة التحليل الشامل للفئات السكانية. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يقل احتمال عد الأشخاص الذين يُتركون خلف الركب وإدراجهم في الإحصاءات الوطنية. ويمكن للتحديات السياسية وكذلك العملية أن تعوق المحاولات الرامية إلى تحديد الناس الذين يتعرضون لأوجه عدم المساواة والتمييز[45].

62 - وينبغي أن يؤدي تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية إلى وضع السياسات بطريقة أكثر استجابة وشمولا للجميع، ولا سيما عندما تكون مدفوعة بعملية تشاور شاملة ومع دور واضح للسلطات الإحصائية الوطنية. ومن خلال تشجيع إنتاج البيانات الإحصائية العالية الجودة، تمشيا مع المعايير الدولية، يمكن إنتاج معلومات غير متحيزة عن الفئات الضعيفة بطريقة مستدامة.

63 - ويؤدي الدور الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية الوطنية في ربط البيانات الجيدة النوعية بوضع السياسات وجمع البيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها إلى جعلها جهات فاعلة رئيسية تحتاج إلى موارد مضمونة وتشكل موضوعا للتعاون الدولي على نحو متزايد. وهذا أمر بالغ الأهمية بوجه خاص فيما يتعلق بالمهارات والتكنولوجيات الجديدة داخل نظام إيكولوجي للبيانات في حالة توسع. ويشمل ذلك بناء مراكز للمعارف يمكن أن تعزز الأنشطة المنتظمة، وشبكات الخبراء والحوار بين منتجي البيانات ومستخدميها.

64 - ومع تزايد ظهور جهات فاعلة وأدوات جديدة ومتنوعة في مجال البيانات، يجب أن تتعلم النظم الإحصائية الوطنية الابتكار والتحديث والتكيف. وتوفر البيانات الضخمة، بما في ذلك المعلومات الجغرافية المكانية، فرصا هائلة لسد الثغرات في البيانات، ولكنها تتطلب المهارات والموارد اللازمة لإدارتها. ويمكن للمنصات الرقمية، والاستعانة بعدد كبير من المصادر والتكنولوجيات المتنقلة والسحابية توفير طرق منخفضة التكلفة لجمع البيانات، مع إشراك المجتمعات المحلية المهمشة في الوقت نفسه في خطة عام 2030[46]. غير أن استخدامها يشكل أيضا تحديا ويتطلب الاستثمار في القدرات وبيئة مؤسسية مناسبة للاستفادة بصورة كاملة من الفرص والتخفيف من المخاطر المرتبطة بهذه المصادر والأدوات.

65 - ويحتاج الموظفون في جميع النظم الإحصائية الوطنية إلى اكتساب مهارات علماء البيانات لربط كميات كبيرة من البيانات مستقاة من مصادر مختلفة ودمجها وتحليلها. والخوارزميات المستندة إلى البيانات المستخدمة لتحسين تقديم الخدمات، وتعلم الآلات والتكنولوجيا التنبؤية هي جميعها ابتكارات يمكن أن تسهم

(44) Bern Network, "The Bern Network: a global alliance to strengthen development data – financing more and better data to achieve the SDGs", July 2019.

(45) *Leaving No One Behind: A UNSDG Operational Guide for UN Country Teams*, interim draft, 18 March 2019.

(46) المرجع نفسه.

من خلالها دوائر البيانات المختلفة في إحراز تقدم. وإلى جانب هذه الجهود، يجب تحسين البنية التحتية التكنولوجية في المكاتب الإحصائية وفي جميع أنحاء الحكومة بحيث لا تدعم مصادر البيانات الإدارية وغيرها من مصادر البيانات والتكنولوجيات الجديدة الإحصاءات فقط، ولكن أيضا وضع السياسات العامة الحكومية وتقديم الخدمات.

إشراك الشراكات المبتكرة فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات، بما في ذلك فيما يتعلق بمصادر البيانات الجديدة

66 - تأخذ آليات مبتكرة لتمويل الإحصاءات في الظهور لدعم البلدان النامية. وتدعو شبكة بيرن لتمويل بيانات التنمية إلى إقامة تحالف عالمي متعدد الجهات صاحبة المصلحة يكفل جودة بيانات تمويل بيانات التنمية، بما في ذلك تحديد الاحتياجات على نحو أفضل؛ وتحسين الاستثمارات؛ وتحسين التنسيق على الصعيد القطري؛ والربط بين الدعم المالي الوطني والخارجي المقدم للبلدان. وتعتزم الشبكة اقتراح إطار تمويلي ومبادرات داعمة في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في عام 2020 من أجل تحسين مواءمة وإدماج استجابات التمويل مع الخطط الإحصائية الوطنية.

67 - ويولّد عدد كبير من المبادرات الجديدة دروسا ونواتج بالغة الأهمية بشأن بناء شراكات فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات. وتجمع مبادرة "البيانات الآن"، التي أُطلقت في عام 2019، بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، وشبكة حلول التنمية المستدامة، والبنك الدولي من أجل زيادة الاستخدام المستدام للأساليب والأدوات القوية التي تحسن توقيت البيانات المتعلقة بالأهداف ونطاق تغطيتها ونوعيتها من خلال التعاون والشراكة، والدعم التقني ودعم القدرات، وتبادل المعلومات. ومنبر الأمم المتحدة العالمي هو شراكة مبتكرة أخرى قائمة على البيانات: تستند إلى نظام إيكولوجي للخدمات السحابية لدعم التعاون الدولي في تطوير الإحصاءات الرسمية وقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، بالاعتماد على مجموعة واسعة من مجموعات البيانات والموارد من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الخاصة منها بشركات التكنولوجيا العالمية الكبيرة.

68 - ويبدو أن إنشاء مراكز للمعارف وبناء القدرات، بالشراكة مع السلطات الإحصائية في بلدان مختارة يشكل ممارسة واعدة. فعلى سبيل المثال، يشكل المركز العالمي للتميز في مجال الإحصاءات الجنسانية في المكسيك منبرا يجمع بين المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والخبراء العالميين من أجل التعاون، وتبادل المعارف والابتكار في مجال الإحصاءات الجنسانية. ويمكن لهذه المراكز أن تدعم الجهود الوطنية من خلال تبادل المعارف وأفضل الممارسات؛ وتدريب الخبراء القطريين؛ والدعوة إلى إعطاء دور للإحصاءات في مجالات محددة من السياسات العامة؛ والابتكار في المنهجيات، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام مصادر وأدوات البيانات الجديدة، التي تدعم أولويات البلدان.

69 - وعلى نطاق الشراكات الابتكارية من أجل الحصول على بيانات أفضل، ينبغي أن يتمثل أحد المبادئ الهامة في ضمان المشاركة المجدية للمستفيدين المستهدفين في جمع البيانات وتحليلها. ويمكن القيام بذلك عن طريق فتح مجالات للجهات المتعددة صاحبة المصلحة وإدماج المنظمات والرابطات التي تمثل الأشخاص المعرضين لخطر أن يتركوا خلف الركب. وينبغي إدراج منظورات وتجارب الأطفال والشباب في هذه العملية التشاركية لجمع البيانات وتحليلها.

70 - وتتضمن نقاط العمل والتوصيات ما يلي:

(أ) يتطلب التصـــدي للتحدي المتعلق بالبيانات الذي يواجه إحراز تقدم بشـــأن خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس وإطار ســـنداي دفعة كبيرة في تعزيز القدرات والدعم المالي المقدم للبلدان النامية؛

(ب) ينبغي أن يســاعد التعاون الإنمائي بجميع أنواعه على تعزيز وتحديث النظم الإحصــائية الوطنية بما يتماشى مع الاحتياجات القطرية المتغيرة والخطط الإحصائية الوطنية، بما في ذلك لسد الثغرات الحرجة في نوعية البيانات التقليدية؛

(ج) يمكن للتعاون الإنمائي أن يدعم النظم الإحصائية الوطنية في تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة ونظامٌ إيكولوجي متغير للبيانات؛

(د) ينبغي أن يساعد التعاون الإنمائي على عرض وتوسيع نطاق الشراكات الابتكارية فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات، بسبل من قبيل مراكز الامتياز، التي تيسر المساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

سادسا - تعزيز الثقة وتحقيق النتائج من خلال التشاور والرصد والاستعراض

71 - دعا منتدى عام 2018 الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي إلى تنمية روح الابتكار في "وسائل المشاركة" واتخاذ إجراءات أكثر تركيزا بشأنها من أجل التنمية المستدامة. ويساعد تمكين مختلف الجهات الفاعلة، من البرلمانات إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، من المشـــاركة بصـــورة مجدية في التعاون الإنمائي والجهود ذات الصـــلة على تعزيز القدرة والثقة الجماعيتين في عمليات التنمية المســـتدامة الوطنية على جميع المستويات. ويشمل ذلك رصد التعاون الإنمائي واستعراضه وتقييم تأثيره، مما ييسر الشفافية والمساءلة عموما ويساعد على تحديد المساهمات المحددة للتعاون الإنمائي في التنمية المستدامة وتعزيزها في نهاية المطاف.

التشاور وبناء القدرات والاستعراض مع الجهات صاحبة المصلحة على نحو هادف وشفاف

72 - في ظل الضـرورات المتنافسـة للتعاون الإنمائي والتحديات المتغيرة التي تواجه التنمية المسـتدامة، يتعين على الحكومات إشراك جميع الجهات الشريكة في التنمية في تنفيذ التقدم المحرز في التنمية المستدامة الوطنية واسـتعراضـه ومتابعته. ويمكن أن يؤدي انخفاض مسـتويات الشـفافية والمسـاءلة وركودها إلى زيادة التشـكك في التعاون الإنمائي، ومع مرور الوقت، أن يضـعف آفاق التنمية المسـتدامة. فإدماج وجهات نظر أساسية فيما يتعلق بالتشاور والاستعراض الهادفين لا يبني الملكية لدى الجمهور الأوسع لخطة عام 2030 فحسب، بل يعزز أيضا الثقة ويشجع على تحقيق نواتج أفضل بالاسترشاد بخبرات مختلف الجهات الفاعلة.

73 - وتســـتبعد الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي المحركات القوية للتنمية المســـتدامة، مثل الشباب وكبار السـن والمهاجرين، من مشـاوراتها ورصـدها وأنشـطتها بطريقة تضـر بها. ويشـكل الشـباب مجموعة رئيسـية وهم يكتسـون أهمية خاصـة في البلدان النامية التي يتزايد عدد سـكان هذه الشـريحة فيها بسرعة بالغة؛ وينبغي النظر في مساهماتهم الممكنة في أقل البلدان نمواً، حيث يتزايد مجموع السكان (لجميع تلك البلدان مجتمعة) بسـرعة تبلغ 2,5 مرة سـرعة تزايد عدد سـكان بقية العالم ومن المتوقع أن يتضـاعف

عددهم إلى 1,9 بليون نسمة بحلول عام 2050. وفي مناطق أخرى، يتزايد عدد كبار السن، مع ما يترتب على ذلك من آثار فيما يتعلق بهيكلة الاقتصادات والمجتمعات. وتظهر أيضا المستويات المرتفعة الأخيرة للهجرة الدولية – ما يقدر بـــ 272 مليون شخص في عام 2019 – الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجات المهاجرين وقدراتهم في إطار جهود التنمية المستدامة.

74 – ويضطلع البرلمانيون، باعتبارهم جهات فاعلة هامة في ضمان المساءلة والرقابة، بدور بالغ الأهمية في دعم النهج الشاملة القائمة على انخراط الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله إزاء التعاون الإنمائي. ومع ذلك، لم تستعرض البرلمانات سياسات التعاون الإنمائي رسميا قبل تنفيذها إلا في 39 في المائة من البلدان التي لديها تلك السياسات، وهناك انخفاض منذ عام 2018 في عدد البلدان التي تقدم تقارير مرحلية عن سياسات التعاون الإنمائي إلى البرلمانات.

75 – وينبغي أن تكون مشاريع التعاون الإنمائي التي تشرك القطاع الخاص أكثر شمولا لمنظورات الجهات الوطنية صاحبة المصلحة لضمان تحقيق نواتج التنمية المستدامة. وتظهر تحديات مختلفة بشأن التشاور والرصد الشاملين للجميع. وتشمل هذه التحديات عدم وجود ضمانات بشأن استخدام الموارد العامة؛ وعدم كفاية الاهتمام المولى للنتائج والنواتج الملموسة، ولا سيما لصالح الناس الأبعد عن الركب؛ وقلة الشفافية والمساءلة وتقييم المشاريع ذات الصلة. ووفقا لاستعراض أجري لـــ 919 مشروعا للتعاون الإنمائي المتصل بالقطاع الخاص، لم يشرك سوى 13 في المائة منها الحكومات الوطنية، بل إن عددا أقل من ذلك أشرك جهات أخرى صاحبة مصلحة. ولم يكن توجد إلا في حصة صغيرة (لا تزيد على 5 في المائة) من المشاريع التي دُرست إشارات صريحة إلى المواقع الريفية أو النائية أو التي تعاني من نقص الخدمات، أو إلى الأهداف المتمثلة في استهداف السكان الفقراء أو ذوي الدخل المنخفض أو في إفادة النساء[47].

76 – ويمكن للآليات الوطنية التي تُخضع الجهات الفاعلة للمساءلة أن تعزز الثقة بين الحكومات، والجهات الفاعلة المحلية، والمستفيدين وشركائها في التنمية. وفي هذا الصدد، يمكن لمنتديات التعاون الإنمائي الوطني أن توفر منبرا للشركاء لمناقشة المسائل واستعراض التقدم المحرز والمشاركة في التعلم المتبادل. وتظهر بيانات من الدراسة الاستقصائية لعام 2020 أن ما يقرب من نصف المجيبين من البلدان النامية ينظمون منتديات مماثلة، و 82 في المائة منهم يرون أن المنتديات فعالة للغاية أو متوسطة الفعالية في تحقيق الغرض منها، مع موافقة أغلبية على أنها يمكن أن تساعد على بناء الثقة بين الجهات الشريكة.

77 – غير أن المنتديات تحتاج إلى أن تكون شاملة للجميع بما فيه الكفاية وأن توفر فرصا حقيقية للمساءلة والشفافية ورصد النتائج لكي تكون فعالة. وتظهر التجربة أن العديد من هذه المنتديات كان لجهات متعددة صاحبة مصلحة من الناحية النظرية، ولكنه كثيراً ما كان يضم في الواقع مجموعة ضيقة من الجهات صاحبة المصلحة – هي الحكومات والجهات الشريكة في التعاون الإنمائي على الصعيد الدولي بصورة رئيسية، بدلاً من الطيف الكامل للجهات الفاعلة[48]. وبالنظر إلى التنوع المتزايد للجهات الفاعلة في مجال

(47) Global Partnership for Effective Development Cooperation, "Effective private sector engagement cooperation through development cooperation", Issues Paper: Background for Consultations, 2019.

(48) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "DCF survey findings report: national mutual accountability and transparency in development cooperation", May 2018.

التعاون الإنمائي، فإن الحاجة إلى تعزيز مشاركة الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في عمل المنتديات يمكن أن تكون مجالاً ذا أولوية للجهات الشريكة في التعاون الإنمائي.

78 - وتعمل المنتديات أيضا كمنصة لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. واستخدام الأهداف في إطار سياسات التعاون الإنمائي الوطنية أساسي لرصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها بصورة فعالة، ولأصحاب المصلحة دور هام يضطلعون به في هذا الصدد. ويمكن أيضا أن يتأثر رصد واستعراض التقدم المحرز بدرجة فعالية وشمول نظم معلومات التعاون الإنمائي. ولا يزال العديد من السياسات الوطنية في مجال التعاون الإنمائي والمنتديات ذات الصلة يركز في المقام الأول على أداء الوزارات الحكومية وإلى درجة أقل بكثير على أداء الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التعاون الإنمائي قياسا إلى الأهداف. وبناء على ذلك، يمكن أن تقتصر نظم معلومات التعاون الإنمائي على مجموعة صغيرة من الأهداف لعدد صغير من الجهات الفاعلة، وهو ما لا يعكس أو يدعم الدينامية المتزايدة في الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي وأنشطتها.

إتاحة فرص شاملة للجميع لتعزيز تقييم التعاون الإنمائي والتعلم على جميع المستويات

79 - تصبح الاستعراضات الوطنية الطوعية أداة هامة لاستعراض التقدم المحرز بشأن خطة عام 2030. ومنذ عام 2016، قدم 142 بلداً استعراضاتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتبين الاستعراضات أن بعض التحديات الأساسية للعديد من البلدان، إن لم يكن جميعها، كانت تتضمن قلة الأدلة والإبلاغ عن وسائل التنفيذ، بما في ذلك التعاون الإنمائي، وكذلك تصنيف البيانات. ولهذا الغرض، أوصى منتدى عام 2018 في دراسته الاستقصائية بأنه يجب الاسترشاد بالمشاورات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة والتقييمات الناتجة عن الدراسات الاستقصائية التي تقودها البلدان في إعداد ومتابعة الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأظهرت الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في تقرير الرصد الذي أعدته أن حوالي نصف البلدان المستفيدة من البرامج المشمولة بالدراسة الاستقصائية تستخدم التقييمات المتبادلة للتعاون الإنمائي الفعال للاسترشاد بها في استعراضاتها.

80 - وستعقد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً في الدوحة، في عام 2021. ويمكن للجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي أن تستخدم المؤتمر وما يتصل به من أعمال تحضيرية للتصدي للتحديات القائمة والناشئة التي تواجه أقل البلدان نمواً، بما في ذلك العوائق الهيكلية الشديدة التي تعترض سبيل التنمية المستدامة؛ والضعف الشديد في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية؛ وانخفاض مستويات رأس المال البشري والنمو السكاني السريع. واستناداً إلى عملية تحضيرية تدمج الاستعراضات الموضوعية القطرية والإقليمية والعالمية التي تشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة، سيختتم المؤتمر ببرنامج عمل جديد مدته 10 سنوات لصالح أقل البلدان نمواً، يتزامن مع عقد العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة.

81 - ويسهم السياق العالمي الصعب في تشكيل مشهد أكثر صعوبة للتعاون الإنمائي الدولي. غير أن مختلف الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي تبدي التزاما مستمرا ببعض معاييرها الرئيسية، مع تكييف السياسات والممارسات لتحقيق نتائج في كل من خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس وإطار سنداي. ويبرز هذا التقرير هذه الاتجاهات العامة ويحدد المجالات الرئيسية التي يمكن فيها لتكثيف الجهود في مجال التعاون الإنمائي أن يسرع بإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن للتعاون الإنمائي أن يكون عامل تغيير للقواعد في عقد العمل. ويحتفظ المنتدى بدوره الفريد بوصفه منبر الأمم

المتحدة العالمي لإجراء استعراض قائم على الأدلة ومتوازن وشامل للجميع لهذه الاتجاهات الحديثة، وللتقدم المحرز والمسائل الناشئة في مجال التعاون الإنمائي الدولي وتأثيرها. وستتيح دورة عملية المنحى في عام 2020 فرصة لاستكشاف الأفق وتحديد أفضل الممارسات والابتكارات الناجحة لجميع الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة والنهوض بها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

82 - وتتضمن نقاط العمل والتوصيات ما يلي:

(أ) يمكن أن يؤدي تعزيز التشاور بشأن التعاون الإنمائي ورصده واستعراضه مع جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تحسين الشفافية والمساءلة بشأن الدعم المقدم فيما يتعلق بأولويات التنمية المستدامة للبلدان، وبناء الثقة وتعزيز استدامة النتائج؛

(ب) يتعين إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل البرلمانيين والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء والشباب، والحكومات المحلية وجهات أخرى، بصورة مجدية ومنهجية؛

(ج) ثمة حاجة إلى مزيد من المساءلة فيما يتعلق بالتشاور بشأن مشاركة القطاع الخاص ورصدها واستعراضها لضمان أن تعزز مساهماته القضاء على الفقر وتنهض بالتنمية المستدامة؛

(د) يمكن تعزيز الدعم المقدم إلى منتديات التعاون الإنمائي الوطنية، بالاستناد إلى المشاركة الشاملة التي تعكس بدقة واقع التعاون الإنمائي المعاصر، وكذلك نظم البيانات والمعلومات القوية لرصد التقدم المحرز ومناقشته؛

(هـ) يتيح المؤتمر الوزاري فرصة للجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي لتعزيز التزاماتها بالوصول إلى الناس الأبعد خلف الركب، بما في ذلك من خلال الطرائق والأنشطة والشراكات الابتكارية دعماً لأقل البلدان نمواً؛

(و) سيكون للمنتدى دور رئيسي يضطلع به في الجمع بين التنوع المتزايد للجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي ورسم مسار مستقبلي، وهو يضع في اعتباره التحديات ويتأهب لاغتنام الفرص.